

## الهيئة العامة لسوق المال

### قرار

رقم ٢٠٠٦ / ٣

### بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات التأمين

إستنادا إلى قانون شركات التأمين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩/١٢ وتعديلاته ،

والى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٩٠ بنقل اختصاصات التأمين من وزارة التجارة

والصناعة إلى الهيئة العامة لسوق المال ،

والى اللائحة التنفيذية لقانون شركات التأمين الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٠/٥

وتعديلاتها ،

والى القرار الوزاري رقم ٢٠٠٢/١٠٣ بشأن تنظيم صندوق طوارئ التأمين وتعديلاته ،

والى موافقة وزارة المالية بكتابها رقم : م.ت. د / ٣ / ٦ / ٣٦٧١ بتاريخ ٢٦/٢/١٤٢٧هـ

الموافق ٢٦/٣/٢٠٠٦م ،

والى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال الصادر في اجتماعه المنعقد بتاريخ

٣٠ مايو ٢٠٠٦م ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

### تقرر

مادة (١) : يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (٤٦) من اللائحة التنفيذية لقانون

شركات التأمين المشار إليها النص الآتي :

تؤدي شركات التأمين للهيئة سنويا رسما نسبيا يحسب على جملة الأقساط المباشرة التي تستحق للشركة عن جملة الوثائق في السنة السابقة على النحو التالي :

**أولا : رسوم تمويل صندوق طوارئ التأمين :**

أ - ٢٥ ٪ عن جملة وثائق التأمينات على الحياة .

ب - ١ ٪ عن جملة وثائق التأمينات العامة .

**ثانيا : رسوم إشراف ورقابة :**

أ - ٣ ٪ عن جملة وثائق التأمينات على الحياة .

ب - ٦ ٪ عن جملة وثائق التأمينات العامة .

**مادة (٢) :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ٨ جمادى الثانية ١٤٢٧ هـ

الموافق : ٤ يوليـو ٢٠٠٦ م

يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري  
الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٨١٩)  
الصادرة في ٢٠٠٦/٧/١٥ م

**اللجنة العليا لتخطيط المدن**

**ق ر ر**

رقم ٢ / ٢٠٠٦

**بشأن تحديد أسس تقيم الأراضي والمنشآت والمحاصيل**

**الزراعية المنزوعة ملكيتها للمنفعة العامة لعامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ م**

استنادا إلى قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤  
وتعديلاته ،